

## الاستراتيجية الصهيونية تجاه القدس



لم يكن يوم 21/8/1969 سرّلاً على "إسرائيل" ورئيسة الحكومة الصهيونية جولدا مائير، فقد قالت مقولتها المشهورة آنذاك: "لم أنم طول الليل، كنت خائفة من أن يدخل العرب إسرائيل أفواجًا من كل مكان، ولكن عندما أشرقت شمس اليوم التالي علمت أن باستطاعتنا فعل أي شيء نريده".

منذ ذلك التاريخ والاستراتيجية الصهيونية تجاه القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية تسير على قدم وساق، وتنطلق من ركائز خطيرة جوهرها يقوم على السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، في المقابل المسلمون والعرب غارقون في تفاصيل حياتهم اليومية وأزماتهم السياسية والاقتصادية، والفلسطينيون غارقون بحالة تيه وانقسام.

بهذا النهج انطلقت "إسرائيل" في سياساتها التوسعية، ضاربة القانون الدولي بعرض الحائط، ومتجاوزة شروط الاعتراف بكيانها المزعوم، عبر التزامها بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرين في 29 من نوفمبر/تشرين الثاني 1947 (قرار التقسيم 181) وقرار 194 الصادر في 11 من ديسمبر/كانون الأول سنة 1948، الذي ينص على إعادة اللاجئين وتعويضهم.

"إسرائيل" نجحت في تغيير التركيبة السكانية في شرقي القدس، إذ بلغت نسبة اليهود 40.7% مقابل 59.3% للسكان العرب في عام 2010

فنالت "إسرائيل" الاعتراف الدولي ولم تلتزم بالقرارات الدولية، بل على العكس تمامًا، فهي تمارس سياسة ترانسفير وتهجير لا تقل خطورة عن نكبة عام 1948 أو نكسة حزيران 1967، فهي ماضية في

## تهجير السكان العرب وتغيير معالم المدينة المقدسة.

وما نتحدث به ليس في القدس الغربية، والتي بلغت تركيبها السكانية من اليهود وغير العرب %99.1، وإنما نتحدث عن القدس الشرقية التي نصت العديد من قرارات الشرعية الدولية بأنها عربية فلسطينية، ولكن إسرائيل وبمساندة من حلفائها الغربيين عملت وما زالت تعمل على تغيير الوقائع على الأرض، من خلال زيادة ملحوظة في وتيرة الاستيطان، وبناء الوحدات الاستيطانية، ومخططات عديدة تقوم بها بلدية القدس بطمس معالمها، ويضاف لذلك الحملة المسعورة لحفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى للبحث عن هيكلهم المزعوم، وهذا من شأنه تحت أي ظروف طبيعية قد تحدث في مدينة القدس أن ينهار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة.

أما الأخطر من ذلك كله ما ذهبت إليه دراسة للدكتور أحمد دحلان بعنوان "الصراع الديمغرافي الإسرائيلي - الفلسطيني في مدينة القدس.. دراسة جيوليتيكية"، وأهم ما جاء بها "أن إسرائيل نجحت في تغيير التركيبة السكانية في شرقي القدس، إذ بلغت نسبة اليهود %40.7 مقابل %59.3 للسكان العرب في عام 2010، وفي المقابل مارست سياسة التطهير العرقي في غربي القدس التي شكل اليهود وآخرون %99.1 من جملة سكانها".

وأظهرت الدراسة انخفاضًا ملحوظًا في الخصوبة الكلية عند المرأة العربية من 4.51 مولود حي للمرأة في عام 2001 إلى 3.92 مولود حي في عام 2010، وفي المقابل ارتفع معدل الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية من 3.69 مولود حي إلى 4.17 مولود حي خلال نفس الفترة.

وبعد اشتباك الأقصى الأخير، بدأ الاحتلال الصهيوني في توظيف العملية لاستكمال حلقات تهويد المدينة المقدسة، فبدأت إجراءات البوابات الإلكترونية وكاميرات المراقبة داخل باحات الحرم القدسي الشريف، وهذا يعيد للأذهان كيف وظفت "إسرائيل" عام 1994م عملية إرهابية قام بها المجرم المستوطن باروخ جولدشتاين ضد المصلين المسلمين في الحرم الإبراهيمي، حيث قامت بعد العملية بتقسيم الحرم الإبراهيمي مكانيًا وزمانيًا، وهو ما يدل أن الاحتلال ليس بحاجة لذرائع لتنفيذ استراتيجيته التي تؤسس لأن تبقى القدس عاصمة موحدة للدولة اليهودية.

تحتل القدس مكانة دينية لأتباع الديانات السماوية الثلاثة، وبذلك تكمن أهميتها السياسية والأخطر من ذلك مصادقة اللجنة الوزارية للتشريعات في الحكومة الإسرائيلية على مشروع قانون أساس "القدس الموحدة" الذي يمنع التنازل عن القدس الشرقية، وسيعرض القانون على الكنيست للقراءة الأولى والثانية والثالثة وفي حال تم ذلك فإن وهم حل الدولتين لم يعد قائمًا، فالقانون سيقوض الحكومة ورئيسها من تقديم تنازلات في القدس الشرقية للفلسطينيين.

إن ما يجري بالقدس مقدمة للانفجار الأكبر فلسطينيًا، والذي سيكون صادمًا لكل الأطراف الإقليمية والدولية، ولهذا الانفجار أسبابه نلخصها فيما يلي:

تتعدد الأسباب والهدف واحد، وهو السيطرة على القدس كعاصمة موحدة لدولة الاحتلال الصهيوني، وبناء الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى، وعليه فهناك مجموعة من الأسباب ستدفع المقدسيين للانفجار ومن خلفهم مكونات الشعب الفلسطيني كافة، من أهمها:

1- الأسباب الدينية: تحتل القدس مكانة دينية لأتباع الديانات السماوية الثلاثة، وبذلك تكمن أهميتها السياسية، وعليه بدأ الكيان الصهيوني منذ احتلالها عام 1967م، بعملية تهويد منظمة تستهدف المدينة المقدسة، فبدأ بأعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة، حتى بات البناء مهددًا بالسقوط في أي لحظة.

وأصبحت عمليات التدنيس والاقتحام للمستوطنين ولجنود الاحتلال مستمرة للمسجد الأقصى وقبة

الصخرة، حتى وصل الأمر لدخول جنود الاحتلال ببساطيرهم باحات المسجد القبلي والوصول إلى منبر صلاح الدين، هذا بالإضافة إلى منع المقدسيين من الصلاة داخل المسجد الأقصى وفرض إجراءات صارمة على الدخول والخروج.

أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الصهيونية تجاه القدس هي السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب

2- الأسباب السياسية: بدأ المواطن المقدسي يشعر بحجم المؤامرة التي تحاك ضد القدس من قبل المجتمع الدولي، لا سيما بعد وصول ترامب لسدة الحكم وما يحمله من صفقة قرن تقوم على ربط بعض مناطق الضفة الغربية بكونفيدرالية مع الأردن وقطاع غزة بمصر، وتبقى القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

يضاف لذلك حجم التقاعس الإقليمي في تعزيز صمود المقدسيين، بالإضافة إلى ما يشاع عن إمكانية تقديم السلطة الفلسطينية تنازلات بخصوص القدس الشرقية في أي عملية تفاوض مع الاحتلال الصهيوني.

3- الأسباب الاقتصادية: يتعرض المقدسيون إلى حالة ترغيب كبيرة قد لا يصمد في وجهها سوى الأتقياء والأبرار والأبطال، فالجمعيات الاستيطانية تعرض ملايين الدولارات على المقدسيين لبيع عقاراتهم ومنازلهم، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على جنسيات دول أوروبية وأمريكية، ويرفض المقدسيون ذلك، وما زالوا متمسكين بأرضهم وعقيدتهم، ولكن الاحتلال لم يتركهم، فمنذ زمن ويفرض عليهم مزيدًا من الضرائب أهمها ضريبة الأرنونا، ويسحب الهويات، ويهدم المنازل، وبذلك أصبح الوضع الاقتصادي مأساويًا بما تعنيه الكلمة، وللأسف هناك تقصير عربي وإسلامي وفلسطيني تجاه القدس، والمرابطين في الأقصى.

4- الأسباب الديموغرافية والجغرافية: من أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الصهيونية تجاه القدس هي السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب. ويتم تطبيق ذلك من خلال زيادة ملحوظة في وتيرة الاستيطان، وبناء الوحدات الاستيطانية، ومخططات عديدة تقوم بها بلدية القدس لطمس معالمها وتقطيع أوصالها، ووصولًا إلى تهجير سكانها، والإعلان رسميًا أن القدس العاصمة الموحدة للدولة اليهودية التي تناقض نفسها عندما تدعي أمام العالم بأنها دولة ديمقراطية.